زار هيئة المواصفات والمقاييس واطلع على خطتها لتنفيذ حملة ميدانية استثنائية للرقابة

شرف: لا تهاون مع أي مصدر أو جهة تحاول تجاوز الالتزام بالمواصفات والجودة

■ ،،صنعاء/سبأ

اطلع وزير الصناعة والتجارة المهندس هشام شرف عبدالله خلال زيارته أمس للهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة على سير عمل الهيئة، والأنشطة والمهام التي تضطلع بها لخدمة المستهلك، بما في ذلك التحضيرات لتنفيذ حملة ميدانية استثنائية للرقابة والتفتيش على مختلف السلع والمواد المتداولة بشكل خاص خلال شهر رمضان المبارك.

وقدم مدير عام الهيئة وليد عبدالرحمن عثمان شرحا مفصلا لوزير الصناعة والتجارة حول سير العمل في الهيئة ومكاتبها بالمنافذ الجمركية وفروعها في المحافظات والذي قال انه يسير على الوجه الأمثل. . مشيرا إلى أن الهيئة تعمل حاليا في إطار الاستعدادات لاستقبال شهر رمضان المبارك الذي يكثر فيه الطلب والاستهلاك على المواد الغذائية لتنفيذ حملات رقابة ميدانية استثنائية بالتنسيق مع وزارة الصناعة والتجارة ومكاتبها والجهات ذات العلاقة لضبط السلع المغشوشة والمقلدة والمنتهية الصلاحية والميازين والمكاييل المخالفة.. لافتا إلى إجراءات الهيئة لتشديد الرقابة على المنتجات الواردة إلى أراضي الجمهورية ومصادرة وإتلاف أية شحنات مخالفة للمواصفات والمقاييس المعتمدة.

واستعرض مدير عام هيئة المواصفات الخطة التوعوية التي تعتزم الهيئة تنفيذها قبل وخلال شهر رمضان المبارك والتي تستهدف المستهلك والتاجر والمستورد على حد سواء ومن خلال الملصقات والمنشورات والنشرات الإرشادية.. مبينا أن الحملة التوعوية تتطلب تكاتف وتعاون الجميع لتوفير الحماية اللازمة للمستهلكين والحفاظ على الصحة والسلامة العامة.. داعيا كافة التجار والمستوردين إلى الالتزام بالمواصفات والمقاييس المعتمدة ومراجعة الهيئة للاستفادة من الإرشادات الفنية والاطلاع على المواصفات قبل الشروع في استيراد المنتجات والسلع لتلافي الوقوع في أي مخالفات وما يترتب عليها من خسائر مادية.

وقال: كما نهدف من خلال تنفيذ حملات الرقابة الميدانية إلى التأكد كذلك من تقيد التجار بالتعليمات والشروط اللازمة للتخزين الجيد للسلع والمواد الغذائية وفق المواصفات والمقاييس المعتمدة وذلك بما يحافظ على سلامة وجودة هذه المواد".

وقد أشاد وزير الصناعة والتجارة بالجهود المتميزة التي يبذلها المدير العام والموظفون بالهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس في خدمة المستهلك ودورها في مكافحة الغش التجاري بكافة أشكاله .. معبرا عن ارتياحه ودعمه للخطة التي تعتزم الهيئة تنفيذها قبل وخلال شهر رمضان المبارك وكذا الحملة التوعوية التي ستنفذها وأهميتها في تعريف المستهلك والتاجر والمستورد بالشروط والمواصفات القياسية للسلع المختلفة.

إلى ذلك ترأس وزير الصناعة والتجارة رئيس مجلس إدارة الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس المهندس هشام شرف عبدالله بمبنى الهيئة اجتماعا موسعا للمسئولين والفنيين والمختصين بالهيئة.

ووقف الاجتماع أمام عدد من القضايا المتصلة بشئون المواصفات والمقاييس ودورها في حماية المستهلك، والاستعدادات الجارية لتنفيذ حملات رقابية استثنائية على الأسواق وتشديد الرقابة في المنافذ قبل وخلال شهر رمضان المبارك، والأدوار التكاملية في هذا الجانب.

وشدد وزير الصناعة والتجارة خلال الاجتماع على أهمية تشديد الرقابة على دخول المواد والسلع إلى السوق المحلية، وكذا التأكد من الجودة والمواصفات للسلع المعروضة في الأسواق بما يحقق الهدف المنشود في إيجاد سلع آمنة للمستهلك.. لافتا إلى أن المواصفات والمقاييس والجودة هي الحارس الأمين على حياة المواطن في معيشته الغذائية اليومية وحاجياته الأخرى.. منوها بالجهود الكبيرة التي تبذلها الهيئة في الجانب الرقابي وفحص المنتجات والتأكد من مطابقتها للمواصفات والمقاييس المعتمدة.

وحث الوزير هشام شرف المسئولين والعاملين بالهيئة على تحمل مسئولياتهم الكاملة في مراقبة الأسواق والتحقق من جودة وسلامة المنتجات الواردة إلى اليمن وتلك المصنعة محليا.. مشددا على ضرورة تكثيف الهيئة لجهودها الرقابية وحملاتها التفتيشية على الأسواق والتنسيق في هذا الجانب مع الجهات المعنية والقطاع الخاص الوطني للتحقق من الجودة وضبط أية منتجات أو مواد مخالفة تضر بصحة وسلامة المستهلك وتؤثر سلبا على الاقتصاد الوطني.. مؤكدا بهذا الخصوص انه لا تهاون مع أي مصدر أو جهة تحاول تجاوز الالتزام بالمواصفات والجودة وسيتم التعامل بحزم وشدة مع أي مخالف وبحسب القانون.

من جانبه عبر مدير عام الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس وليد عبدالرحمن عثمان عن شكره وتقديره للاهتمام والدعم المستمر من وزير الصناعة والتجارة لعمل الهيئة وحرصه على تذليل الصعوبات التي تعترض أدائها .. مشيرا إلى أن العمل يجري وفقا للخطة السنوية للهيئة وينفذ على أكمل وجه.

ولفت عثمان إلى ما قطعته الهيئة من خطوات في وضع آليات جديدة للرقابة على الواردات وكذا التحديثات الجارية في المنظومة التشريعية والرقابية لعمل الهيئة خاصة بعد انضمامها رسميا لهيئة التقييس الخليجية والمنظمة الدولية للتقييس "الايزو" .

وفقاً لتقرير رسمي:

التعدين أهم البدائل المتاحة لليمن لتعزيز النمو الاقتصادي

■ ،،كتب/ محمد راجح

أكد خبراء اقتصاد ومؤسسات اقتصادية دولية منها مؤسسة التمويل الدولية أن قطاع التعدين من أبرز القطاعات الواعدة في اليمن بما يمتلكه من إمكانيات استثمارية هامة تجعله من أهم البدائل المتاحة لتعزيز النمو الاقتصادي في اليمن في حال استغلاله بشكل امثل.

ودعت مؤسسة التمويل إلى ضرورة تركيز الحكومة اليمنية على تطوير القطاعات الواعدة وبشكل خاص قطاع المعادن الذي يتميز بإمكانيات اقتصادية واستثمارية عالية تضعه في مقدمة القطاعات الأكثر إيرادا للاقتصاد الوطني.

وكشفت المؤسسة إحدى المؤسسات التابعة للبنك الدولي عن وجود فرص هائلة في قطاع التعدين في اليمن واعتبرته المؤسسة أحد أهم البدائل المتاحة لليمن لتعزيز النمو الاقتصادي والقطاع الأبرز لتحفيز التنمية الصناعية.

وطبقا لاستراتيجية التعدين في اليمن والتي شاركت مؤسسة التمويل الدولية في إعدادها مع هيئة المساحة الجيولوجية فإن التعدين يعد القطاع الوحيد الذي يمكن ان يحفز التنمية الصناعية وخلق فرص عمل التخفيف من الآثار الاقتصادية المحتملة لانخفاض عائدات النفط.

وتضمنت الاستراتيجية الوطنية للتعدين إجراء دراسة متكاملة لهذا القطاع الواعد والقيام بمراجعة شاملة للتقنيات وبرامج البحوث والبنية التحتية والموارد البشرية لهيئة المساحة الجيولوجية والفرص المتاحة في قطاع المعادن وكذا وضع توصيات خاصة بخطط العمل والمبادرات التي يمكن تنفيذها من أجل تطوير قطاع المعادن.

وتستهدف الاستراتيجية تنمية قطاع المعادن ككل سواء في الجانب المؤسسي والبنية التحتية والتشريعية، وإنشاء موانئ للتصدير وتوفير وسائل نقل رخيصة وتطوير الثقافة العلمية والصناعية، ودراسة احتياجات مختلف القطاعات من المعادن بالتنسيق مع الجامعات ومراكز الأبحاث والجهات والوزارات الحكومية المختصة

وتركز الاستراتيجية تطوير قطاع التعدين، واستغلاله بشكل امثل ليقوم بدور ايجابي فاعل في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والتخفيف من البطالة حيث احتوت الاستراتيجية العديد من خطط العمل الفعالة لتنفيذ وتطوير الأعمال المتعلقة بهذا القطاع وتكامل دوره مع القطاعات الأخرى.

وتركزت التوصيات بشكل خاص في النواحي التي يمكن للتعدين أن يساهم بها مباشرة في تطوير القدرات الصناعية وقطاع الصناعات التحويلية في اليمن وذلك بهدف دعم مبادرات التنويع الاقتصادي للحكومة.

وترى مؤسسة التمويل الدولية أهمية إيجاد إطار لتطوير الفرص الاقتصادية التي يمكن تطويرها التي من شأنها دعم التوجهات التنموية الاجتماعية والاقتصادية وتعزيز التكامل الاقتصادي بين التعدين وغيرها من القطاعات الاقتصادية الأخرى.

وتشير إلى أن الزراعة ومصائد الأسماك البحرية والسياحية والصناعة التمويلية تعد أهم البدائل الاقتصادية بعد التعدين.

وتتطلب هذه الأهمية إيلاء عناية خاصة في خطط العمل التي من شأنها استغلال الفرص الواعدة والمؤهلة للاستغلال وإيجاد إطار تكامل بين هذه القطاعات للاستفادة المثلى منها بالإضافة إلى مضاعفة الجهود الهادفة لخلق بيئة مناسبة وجاذبة للاستثمارات ورؤوس الأموال والعمل على تطوير الموارد البشرية الملائمة لها وبشكل خاص تعزيز القيمة المضافة للموارد المعدنية المتوفرة في اليمن.

وتؤكد نتائج البحث والتنقيب التي قامت بها هيئة المعادن تواجد تمعدنات مهمة في اليمن منها الذهب،والزجاج والحديد والرصاص والزنك والنحاس، الفضة، النيكل والرخام والجرانيت وأحجار البناء والزينة إضافة إلى وجود المعادن والصخور الصناعية بكميات كبيرة يتواجد معظمها في مناطق مأهولة مع وجود البنى التحتية التي تسهل عملية الاستثمار والاستغلال إضافة إلى تفرد اليمن على المستوى العالمي بوفرة أنواع أحجار البناء والزينة وبمواصفات عالية. وعملت هيئة المعادن خلال الفترة الماضية على تنفيذ العديد من المشاريع للنهوض بقطاع التعدين بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية ذراع القطاع الخاص في البنك الدولي، منها مشروع تحسين بيئة التعدين ومشروع مراقبة عوائد التعدين في اليمن ومشاريع اخرى متعلقة بأعادة هيكلة القوانين والتشريعات الخاصة بهذا القطاع وغيرها من مشاريع البرامج الاستثمارية للهيئة.

وتمتلك اليمن ثروة معدنية متنوعة ومتعددة وفرصاً استثمارية مغرية في هذا المجال الذي يحتاج للمزيد من الدعم والأهتمام الحكومي، وكذا تشجيع وتحفيز الاستثمارات المحلية والأجنبية لاستغلاله بشكل اقتصادي وتنموي أمثل

ويتطلب قطاع الصناعات الاستخراجية تنفيذ العديد من مشاريع البنية التحتية والخدمية وإيجاد مصادر تمويل متنوعة لاستغلال واستثمار هذه الثروة الواعدة.

ويتمثل المدخل الأساسي لتنمية هذا القطاع في التأكد من وجود الاحتياطيات المناسبة من الخامات المعدنية واقتصاديات الانتفاع منها.

وتهدف استراتيجية قطاع الثروة المعدنية إلى تعزيز تنمية واستغلال الثروات المعدنية وتحقيق عوائد مناسبة للاقتصاد الوطني من الأنشطة التعدينية والمساهمة في التخفيف من الفقر والبطالة.

ويحتاج هذا القطاع لإيجاد مشاريع حيوية في مجال البنية التحتية مثل إنشاء سكك حديدية وموانئ خاصة بالصناعات التعدينية لأهمية النقل في نجاح المشاريع الاستثمارية في هذا الجانب، ولكون مسألة النقل من أهم العوامل المؤثرة.

مناقشة تنمية الإيرادات المالية بمحافظة صنعاء

■ ،،صنعاء/سبأ

ناقش اجتماع لجنة تنمية الموارد المالية بمحافظة صنعاء أمس برئاسة وكيل أول المحافظة عبدالله ضبعان السبل الكفيلة بتنمية الإيرادات في مختلف المكاتب والقطاعات الإيرادية خلال الفترة المقبلة.

وأكد الاجتماع على أهمية تفعيل الأوعية الإيرادية المتاحة وفقا لقرار مجلس الوزراء رقم ٢٨٣ بشأن تحديد رسوم أوعية السلطة المحلية وبما يضمن مضاعفة وتيرة عمليات التحصيل في جميع المكاتب الإيرادية والاتفاقات المبرمة مع قيادة أمانة العاصمة فيما يتعلق بتحصيل ضرائب القات.

وشدد الاجتماع على أهمية العمل كفريق واحد والنهوض بمستوى الإيرادات وضرورة وضع خطط مستقبلية لما يجب تنفيذه بهدف تحسين وتنمية الموارد في المحافظة ، ومضاعفة الجهود لتفعيل جانب الإيرادات في جميع المكاتب الإيرادية بالتنسيق المستمر بين وكلاء القطاعات ومديري المديريات والمجالس المحلية بهدف تنمية الموارد بشكل أفضل.

وحث الاجتماع جميع المكاتب الإيرادية بضرورة القيام بتوريد المبالغ المحصلة إلى البنك أولا بأول ودون تأخير.

وكان الاجتماع ناقش التقرير المقدم من الإدارة العامة للموارد المالية بالمحافظة عن الربع الأول من العام الجاري حيث اظهر وجود عجز عن الربط بلغ ١٩٧ مليوناً و٣٠٩ آلاف ريال وبنسبة بلغت ٤٩٪ وعن المقابل مبلغ ٥٣ مليوناً و٢٤٤ ألف بنسبة بلغت ٢١٪.

حضر الاجتماع وكيل المحافظة للقطاع الغربي عبدالله السياغي ووكيل المحافظة للقطاع الجنوبي الشرقي عبد الملك الغربي والوكيل المساعد للقطاع الشمالي رسام حسن رسام.

خبراء: الصادرات غير النفطية تمثل نسبة ضئيلة في هيكلة الصادرات

■ ،،خاص / الثورة

أكد خبراء اقتصاد أن الصادرات غير النفطية لا زالت تمثل نسبة ضئيلة في هيكلة الصادرات لبلادنا لا تتعدى ٦٪ بينما تمثل الصادرات النفطية ما بين ٩٠ و٩٥٪ وبالتالي فإن هيكل الصادرات يعكس خللاً في نسبة الصادرات.

وشددوا على أهمية تنويع الصادرات غير النفطية وتوسيع قاعدة التصدير يتطلب تشجيع وتنمية القدرات التنافسية في الاقتصاد وخاصة السلع القابلة للتبادل التجاري.

وأشاروا إلى أن هناك مجموعة من الاعتبارات والعوامل الرئيسية لتنمية هذه الصادرات وأبرزها دراسة الأسواق المحتملة للتصدير ونوعية السلع التي تتطلبها هذه الأسواق، ومن أهم تلك الأسواق التي يتم دراستها واتجاهات الطلب على المنتجات اليمنية فيها الأسواق الخليجية بصورة عامة والسعودية بشكل خاص، أيضاً دراسة الطلب على المنتجات اليمنية في الأسواق الأفريقية حيث تمثل امتداداً كبيراً للأسواق المحلية حيث توجد الجاليات اليمنية في أغلب الدول الأفريقية فضلاً عن أن هذه الأسواق تتسم بالقرب الجغرافي لليمن والتي تجعل تكاليف النقل منخفضة وكذلك التأمين والتصدير إجمالاً وكذلك بقية الأسواق الآسيوية والأوروبية بشكل عام.

ودعوا الى العمل على تشجيع الصادرات اليمنية من خلال توفير مصادر التمويل ونقترح في هذا الإطار وجود أو تأسيس بنك خاص بدعم الصادرات باعتبار التصدير قضية استراتيجية تعزز النمو الاقتصادي وتحسن من القوة الشرائية للعملة الوطنية وتحسين مستوى الدخل القومي من النقد الأجنبي، وفي هذا المجال توجد في كثير من الدول التي تبنت هذا التوجه بنوك سميت بنوك التجارة الخارجية حيث انحصرت مهمتها الأولى في تنمية الصادرات الوطنية في الأسواق الخارجية سواء كانت الإقليمية أو الدولية.

كما نبهوا الى الاهتمام من قبل المصدرين والمنتجين اليمنيين بمعايير الجودة والمواصفات والمقاييس سواء تمثلت الجودة في السلعة ذاتها أو شروط ومتطلبات التسويق من ناحيتي التغليف والتخزين وغيرها والتفكير للتصدير وعلى وجه الخصوص السلع الصناعية التي تستخدم المواد الخام من المصادر المحلية.

وقالوا إن العمل بالعوامل سالفة الذكر يمكننا من أن نطور وننمي من قدراتنا التنافسية لصادراتنا غير النفطية كون الاعتماد على الصادرات النفطية لوحدها يشكل مخاطرة كبيرة على الاقتصاد الوطني في حال تراجع أسعار النفط في الأسواق الدولية.

وعلى الرغم من ذلك فإن محدودية الصادرات غير النفطية قد أضعفت من تأثير نموها على إجمالي الصادرات الأمر الذي يعني استمرار هيمنة الصادرات النفطية وبقاءها عاملا حاسما في نمو إجمالي الصادرات اليمنية الأمر الذي يؤكد إن تحسن الميزان التجاري ومن ثم ميزان المدفوعات مرهون بتحسن أسعار النفط العالمية.

و انخفضت القيمة الإجمالية للصادرات السلعية من ٨٩٧٦,٩ مليون دولار عام ٢٠٠٨ إلى ٥٨٥٥ مليون دولار عام ٢٠٠٩ بنسبة -٣٤,٨٪ ،أي بمقدار ٣١٢١,٩ مليون دولار وبالتالي انخفضت نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٢٨,٩٪ عام ٢٠٠٨ إلى ١٩,٥٧٪ عام ٢٠٠٩. ويرجع ذلك إلى سبب رئيسي وهو تراجع متحصلات الصادرات النفطية عام ٢٠٠٩ مقارنة بما كانت عليه عام ٢٠٠٨ حيث انخفضت بمقدار ٣. ٣ مليار دولار وبنسبة -٤٢,٦٪ لتصل نهاية عام ٢٠٠٩ إلى ٤,٤ مليار دولار مقارنة بـ ٧,٧ مليار دولار عام ٢٠٠٨. الأمر الذي أدى إلى تناقص نسبة الصادرات النفطية من إجمالي الصادرات السلعية من ٨٦,١٪ عام ٢٠٠٨ إلى ٧٥,٧٪ عام ٢٠٠٩ ويعود ذلك إلى انخفاض الإنتاج النفطي من ١٠٧ مليون برميل عام ٢٠٠٨ إلى ١٠٠ مليون برميل عام ٢٠٠٩من جهة، و زيادة الاستهلاك المحلي للنفط من جهة ثانية حيث ارتفع الاستهلاك المحلي من ٢٤,٩٧ مليون برميل عام ٢٠٠٨ إلى ٢٩ مليون برميل عام ٢٠٠٩ من جهة ثانية، بالإضافة إلى تراجع أسعار النفط العالمية بسبب الأزمة المالية العالمية التي أدت إلى تراجع متوسط سعر برميل النفط من (٩٦ دولار/برميل) عام ٢٠٠٨ إلى (٦٣,٥دولار/برميل)عام ٢٠٠٩م

أما الصادرات السلعية غير النفطية (والتي تعد محدودة كماً ونوعا) فقد شهدت ارتفاعاً بمقدار ١٧٣,٥ مليون دولار بمعدل نمو ١٣,٩٪ لتصل في نهاية عام ٢٠٠٩م إلى ١. ٤٢٢,٦ مليون دولار مقارنة بـ ١. ٢٤٩,١ مليون دولار عام ٢٠٠٨م. كما ارتفعت نسبتها إلى إجمالي الصادرات السلعية من ١٤٪ عام ٢٠٠٨م إلى ٢٤,٣٪ عام ٢٠٠٩م.